

ورقة سياسات

التخفيف من الازمة الانسانية في اليمن من خلال
تنفيذ مشاريع شراكة بين الحكومة، والقطاع الخاص

جدول المحتويات

1.مقدمة	2
2. جهود الاغاثة	3
3. وصف المشكلة	5
أ. استعداد القطاعين العام والخاص في اليمن للشراكة	8
ب. جهود الشراكة السابقة	8
4. الحلول المتاحة	9
5. توصيات	15
6.المراجع	16

1. مقدمة

بعد اندلاع الثورة الشبابية الشعبية في 2011، دخل الفرقاء اليمينيون في توافق من خلال المبادرة الخليجية، تشكلت على اثرها حكومة وحدة وطنية في يوم 20 نوفمبر 2011م، تلا ذلك تشكيل لجنة فنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي أفتتح فعالياته في 18 مارس 2013م. واستمر المؤتمر مدة 10 شهور وأثمر عن وثيقة أساسية على ضوءها تم اعتماد مبدأ الفيدرالية كنظام سياسي للدولة اليمنية الاتحادية. وينص هذا النظام على تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، تضم الـ 22 محافظة.

الجمهورية اليمنية : الستة الأقاليم

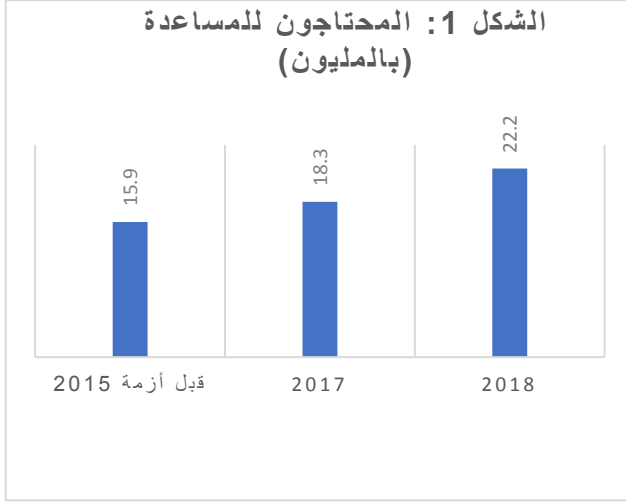
إقليم آزال الذي يضم محافظات صنعاء وعمران وصعدة وذمار، وإقليم سبأ الذي يشمل البيضاء ومأرب والجوف، وإقليم الجند الذي يضم تعز وإب، وإقليم تهامة الذي يضم الحديدة وريمة والمحويت وحجة، وإقليم عدن الذي يضم عدن ولحج وأبين والضالع، وإقليم حضرموت الذي يضم حضرموت وشبوة والمهرة وجزيرة سقطرى.

المصدر: <http://www.pdf->

[yemen.com/PDF/Democratic/NDC%20Final%20Document.pdf](http://www.pdf-yemen.com/PDF/Democratic/NDC%20Final%20Document.pdf)

الأقاليم الجنوبية (لكن الاستقرار يظل نسبياً عدا حضرموت التي يتوفر فيها استقرار كامل)، وعلى محافظة مأرب، بينما لاتزال المناطق الأخرى تعاني من الصراع .

وفيما لا تزال الحرب مستعرة، تتفاقم معاناة اليمنيين الذين يمرون بأكبر كارثة إنسانية في العالم،



تضاعف فيها عدد المحتاجين للمساعدة الإنسانية خلال السنوات 2015 - 2018 ليصلوا إلى حوالي 22.2 مليون نسمة يشكلون 75% من إجمالي عدد السكان بحسب الشكل (1)¹. كما تسببت الحرب في تدمير جزء كبير من البنية التحتية، فبحسب خطة الاستجابة العاجلة 2018:

- 50% من المرافق الصحية مدمرة أو لا تقدم خدماتها الصحية بشكل كامل.
- إغلاق مطارات صنعاء والحديدة وتعز وتعرضها لتدمير كبير.
- تعرض ميناء الحديدة للتدمير الجزئي، وإحتمالية تعرضه للإغلاق الكلي.
- انقطاع الكهرباء العمومية بصورة كاملة في أغلب المحافظات اليمنية.
- 21% من المدارس غير صالحة للتدريس.

وأصبحت اليمن تعاني من انهيار اقتصادي، رافقه عجز مالي كبير وصل إلى حد توقف رواتب الموظفين الحكوميين لأكثر من 20 شهر²، مسببا توقف الخدمات العامة من تعليم، وصحة، ومياه شرب، وكهرباء، والذي فاقم في مجمله من الفقر بصورة مخيفة ليصل الأمر إلى أن 6 من أصل 10 يمنيون يعانون من انعدام الأمن الغذائي في بلد يعتمد على الاستيراد لمعظم احتياجاته¹، بالإضافة إلى تفشي الأمراض القاتلة كالكوليرا والدفترية.

2. جهود الاغاثة

وفي ظل غياب كلي أو شبه كلي للخدمات الأساسية عن المواطنين، استمرت المنظمات الاغاثية، وكذلك القطاع الخاص في تقديم خدماتهما وكان لذلك الأثر في تخفيف المعاناة الإنسانية ووقف تدهور الأوضاع. ففي الاغاثة رصدت موازنة هائلة لخطة الاستجابة الإنسانية للعام 2018 بلغت حوالي 3 مليار دولار، وتضمنت هذه التدخلات مشاريع تعافي مبكر بهدف تشغيل محدود للخدمات الأساسية

1 يستورد اليمن 90% من احتياجاته من الغذاء من الخارج

في مناطق الاحتياج ذات الكثافة السكانية الكبيرة خصوصا في مجالات الصحة والمياه والاصحاح

البيئي¹، الا أن المشاريع التي تم تنفيذها محدوده وفي اغلب الاحيان لا تتسم بالاستدامة.

أولويات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص - حضرموت

بادر القطاع الخاص، والسلطة المحلية في محافظة حضرموت في مناقشة متطلبات اعادة الاعمار والتنمية وخرجوا بجملة من التوصيات لمشاريع مشتركة مع القطاع العام، يمكن للقطاع الخاص تنفيذها من شأنها أن تساهم في تعزيز التعافي الاقتصادي، وتحسين حياة المواطنين في تلك المحافظة وهي كالتالي:

1. الاستثمار في جمع وتدوير النفايات وهذا الاستثمار مطبق من قبل العديد من الشركات في كثير من دول العالم حيث تقوم الشركات الخاصة بعمليات النظافة وتستثمر مبالغ كبيرة في هذا الجانب
2. الاستثمار في ميناء المكلا: من خلال تطوير رصيف جديدة او بعض الخدمات في الميناء
3. تطوير مطار الريان : يشكل الاستثمار في تطوير المطار احد المشاريع المهمة التي يمكن للقطاع الخاص ان يتولاها وفق خطة واضحة وهي تجربة سبق تنفيذها في كثير من الدول.
4. الاستثمار في انشاء مجمع تربيوي نموذجي ابتدائي - ثانوي وجامعي بتخصصاته الملبيه لسوق العمل في اليمن والخليج ووفق معايير عالمية
5. الاستثمار في مجمع مستشفيات كفروع لمستشفيات عالمية وفق معايير عالية من الجودة
6. الاستثمار في انشاء محطات لتوليد الكهرباء بالغاز والفحم.
7. الاستثمار في طريق استثماري سريع من المكلا الي سيئون
8. الاستثمار في تطوير منطقة صناعية مزودة بخدمات البنية الأساسية.
9. الاستثمار في انشاء مؤسسة نقل داخلي

المصدر: ورشة عمل بعنوان "رؤية اقتصادية لحضرموت، والاحتياجات وأولويات المرحلة القادمة"، نظمها مركز الاعلام الاقتصادي

لممثلي القطاع الخاص من رجال الاعمال وممثلي السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية في المحافظة، ١٤ أغسطس ٢٠١٧م.

وفي المقابل ساهم القطاع الخاص في استمرار النشاط الاقتصادي بقيامه بأنشطته ووظائفه الرئيسية، خاصة توفير إمدادات الغذاء، بل أنه قد حل محل الحكومة في توفير بعض الخدمات كتوفير إمدادات الطاقة بشقيها التقليدي والمتجدد (الشمسية) للقطاع المنزلي، والقطاع التجاري والصناعي، والقطاع الزراعي، وتقديم خدمات المياه في المدن الرئيسية والثانوية. كما استمر القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية والتعليمية التي كان يقدمها في السابق من خلال منشآته المنتشرة في مختلف المناطق اليمينية³، كما قدم خدمات ومنتجات للمنظمات اللاغائية، واسهم بشكل محدود في تقديم المساعدات للمحتاجين. وفي نفس السياق، بادر ممثلي القطاع الخاص في محافظة حضرموت للاجتماع بالسلطة المحلية لبحث

1 بكلفة 3 مليار دولار، فيما كانت 2.3 مليار للعام الماضي : خطة الاستجابة الانسانية، 2018، الصفحة 14.

امكانية تنفيذ مشاريع شراكة في تقديم الخدمات الأساسية المهمة¹، معتبرين ذلك جزء من مسؤولياتهم تجاه محافظتهم، وفرص استثمارية جديرة بالاهتمام.

ومما سبق نجد المنظمات الدغائية والقطاع الخاص يولون تقديم الخدمات الأساسية اهتمامهم كأولوية انسانية، لابد من التركيز عليها. وحيث أن دور الحكومة لا غنى عنه، ويجب تفعيله متى سنحت الفرصة، ركزت [وثيقة تحديد الاحتياجات الانسانية للعام 2018](#)، على ذلك " ان المساعدات الانسانية لايمكن بأي حال من الأحوال أن تكون بديلا لوجود مؤسسات الخدمات العامة، أو ما يقدمه القطاع الخاص من خدمات عبر الاستيراد أو الانتاج لتلبية الاحتياجات المعيشية للمواطنين اليمنيين".

3. وصف المشكلة

ان مبادرة القطاع الخاص في حضرموت في طرح الشراكة، واستعداد السلطة المحلية للتعاون لاتمامها في ظل هذه الظروف يعد مشجعا للحكومة، ومؤيدا لما ذكر سابقا في ورقة بحثية عن اعادة الاعمار، للاستفادة مما لديه من موارد وإمكانيات⁴. وحيث أن انتهاء أمد الصراع لا يبدو ممكنا في القريب المنظور، فان البدء بمشاريع شراكة محدودة في الأقاليم المستقرة بين القطاعين يعد محوريا، للتخفيف من آثار الأزمة الانسانية الحالية، وللاستكمال عملية تطبيع الحياة الاقتصادية في تلك المناطق، ولبناء نموذج إعادة إعمار يمكن تعميمه في المناطق الأخرى التي ستستقر مستقبلا.

وتعرف الشراكة بأنها دخول القطاع الخاص باتفاقيات تعاون طويلة الأمد مع الحكومة لتنفيذ مشاريع خدمات في مجالات التعليم، والصحة، والمياه، والكهرباء، ومشاريع البنى التحتية. وعند مراجعة التجارب العالمية نجد الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي أحد الخيارات التي تبنتها العديد من الدول الخارجة من الصراعات والحروب لاعادة الاعمار، وارساء السلام، وذلك لقدرة القطاع الخاص على توفير رأس المال بالإضافة إلى توفر الكفاءة الفنية والإدارية لديه لاعادة تشغيل الخدمات، أو بعض منها⁵. وحيث أن تجارب الشراكة في ظل الصراع محدودة، نذكر منها تجربتان تتشابهان مع الوضع في اليمن.

1 كما هو الحال في حضرموت أبدى كثير من التجار الذين قبلهم مركز الاعلام الاقتصادي في مناسبات مختلفهم استعدادهم لعمل استثمارات مشتركة مع القطاع العام في مأرب – مصطفى نصر 21 يوليو 2018.

فمن أفغانستان نجد تجربة الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسة الكهرباء الأفغانية تمت في بيئة لم يكتمل فيها الإطار القانوني -يوجد قانون للشراكة بين القطاع الخاص والعام، بينما لم تقرر [اللوائح التنفيذية للقانون من البرلمان حتى الآن](#)-. كما ان أبرز العراقيل لمشاريع الشراكة تتمثل في عدم توفر الأمن، وتفشي الفساد، وضعف القدرات المالية والفنية⁶. أما التجربة الثانية فتمت في فلسطين بين القطاع الخاص والسلطة المحلية لإدارة المخلفات الصلبة. وهنا أيضا يعد غياب الإطار المؤسسي والتشريعي في فلسطين العائق الأبرز لقيام شراكة حقيقية بين القطاعين⁷. ولكون المشروعين لا زال في فترة التنفيذ تعذر ذكر نتائجهما، واقتصر التنويه على الأهداف العامة المتمثلة في تحقيق التنمية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. لكن خلاصة التجربتين تتمثل في التأكيد على امكانية تنفيذ شراكات في ظل الصراع، وغياب الإطار القانونية اللازمة أو عدم اكتمالها من خلال استحداث اجراءات مناسبة، أسهم البنك الدولي ومؤسسة التمويل فنيا وماليا في صياغتها، ونسرد التجربتين على النحو الآتي:

[أفغانستان: مشروع توسيع قدرة شبكة الكهرباء العمومية](#)

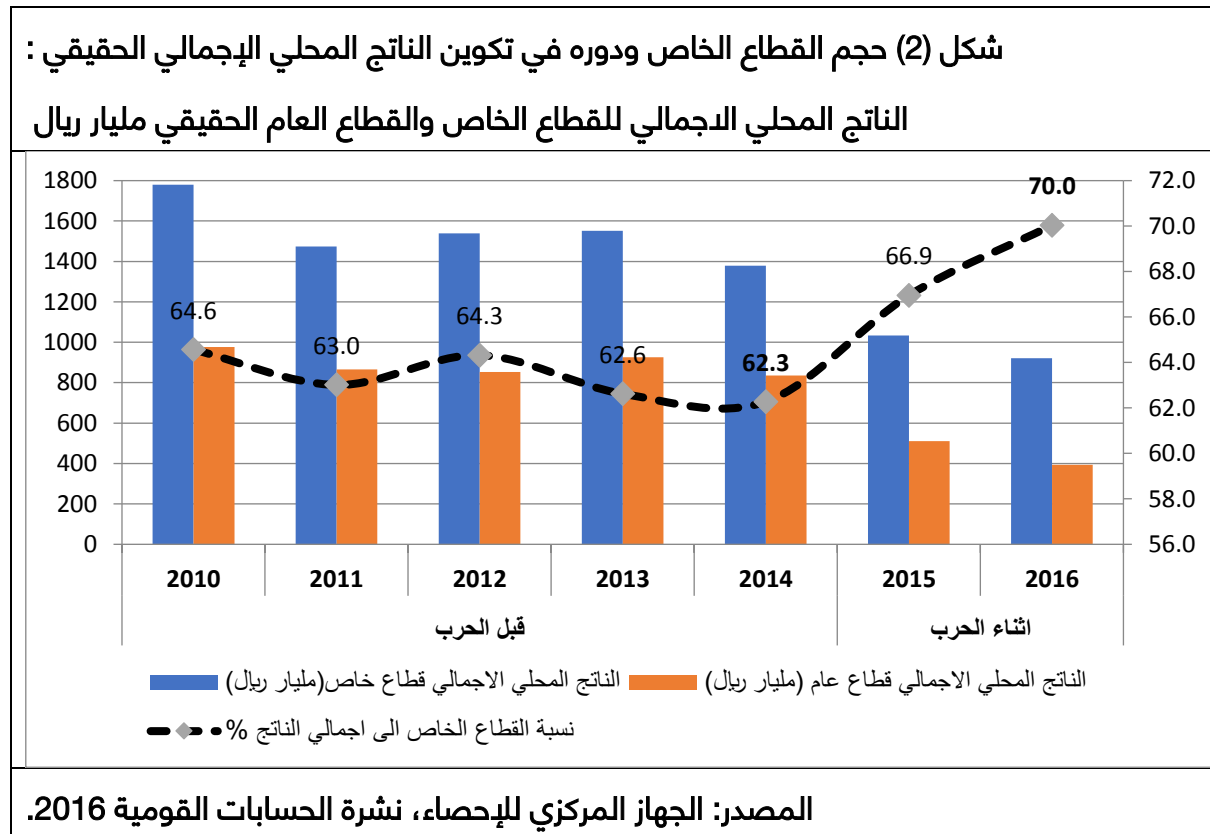
تسببت الحرب القائمة في أفغانستان بتدمير البنية التحتية، ومن آثارها حرمان 70% من السكان من الربط بالتيار الكهربائي العمومي عجزت شركة الكهرباء العمومية عن معالجتها. فتوجهت الشركة بطلب الدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية وحصلت على 27.5 مليون دولار لحل تلك المعضلة. على اثر ذلك طلبت الشركة من مؤسسة التمويل الدولية المساعدة الفنية لتصميم مشروع شراكة، وإيجاد شريك من القطاع الخاص ذو علاقة لتقديم عرض لرفع القدرة والكفاءة التوليدية. فقامت مؤسسة التمويل الدولية بالتنسيق مع الشركة بصياغة عقود الشراكة، تنافست على تنفيذها خمس شركات في سبتمبر 2013، انسحبت بعد ذلك احداها بسبب المخاوف الأمنية. وفي العام 2014 تم اختيار تحالف بين شركة حلول الطاقة التي مقرها أبو ظبي، وشركة أفغانستان القابضة، لتنفيذ المشروع الذي سيربط 300 الف من السكان، وأكثر من 10 الآف ربح عمل بالكهرباء، خلال فترة اربع سنوات.

[الضفة الغربية ، مشروع إدارة المخلفات الصلبة](#)

تعاني الضفة الغربية وقطاع غزة من صراع مستمر مع الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي تسبب في إضعاف قدرات الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين، وخاصة في ادارة

المخلفات الصلبة، حيث ينتج ما يقارب مليون فلسطيني ما مقداره 500 طن من المخلفات الصلبة يوميا. ومثلت تلك المخلفات تهديدا صحيا وبيئيا عجز مجلس الخدمات المشترك للخليل وبيت لحم عن معالجته، ولذا لجأ المجلس لطلب الدعم والمساعدة من البنك الدولي والذي وافق على تقديم المساعدة مع مؤسسة التمويل الدولية، عن طريق منحة بقيمة 8 مليون دولار قدمت من مجموعة من الدول المانحة. كما أسهمت مؤسسة التمويل الدولية أيضا في البحث عن شريك من القطاع الخاص على دراية بمشاريع ادارة المخلفات الصلبة. وشرع المجلس ومؤسسة التمويل الدولية بصياغة اتفاقية شراكة مناسبة أخذت في عين الاعتبار مخاوف القطاع الخاص من العمل في بيئة غير مستقرة. وبعد ذلك فاز تكتل يمثل شركات يونانية بالمناقصة وتم التوقيع على عقد لمدة خمس سنوات في سبتمبر 2013، قابلة للتمديد لسنتين أخريين.

وسيستفيد من هذا المشروع 840 الف مواطن في ادارة المخلفات الصلبة.



أ. استعداد القطاعين العام والخاص في اليمن للشراكة

كحال حكومات الدول التي تعاني من الصراع، تحتاج الحكومة اليمنية الى المساعدة للقيام بمشاريع لتقديم الخدمات الأساسية في المناطق المستقرة كخطوة عاجلة. وعند مراجعة برامج الاعمار السابقة، التي قدمت تمويلاتها من المانحين لمشاريع البنى التحتية، نجد أن الحكومات المتعاقبة لم تكن قادرة على استيعاب تلك التعهدات بصورة كاملة في تنفيذ المشاريع، خاصة في المناطق التي تعرضت للتخريب كمحافظة صعدة وأبين نتيجة للعديد من المعوقات أهمها محدودية القدرات الفنية والإدارية للجهات الحكومية¹. وفي الوقت الراهن فان الحكومة أصبحت في حاجة أكثر مما مضى الى القدرات الفنية، والادارية، والمالية، من خلال شريك يساعدها في تقديم الخدمات الأساسية أمر لا مخلص منه. أما القطاع الخاص، فقد سجل ارتفاعاً في نسبة مساهمته إلى الاستثمار الإجمالي لعام 2016 والتي بلغت حوالي 95.5%، مقارنة مع 88.6% عام 2014⁸ في ظل توقف الاستثمار الحكومي. كما يبين الشكل (2) أداء القطاع الخاص ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2010 - 2016.

وعلى الرغم من تراجع الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص جراء التحديات الكبيرة التي أفرزها الصراع والحرب في اليمن خلال السنوات الأربع الماضية، إلا أن بقاء القطاع الخاص في مثل هذه الظروف يعكس الدور الكبير، والأهمية المتزايدة للقطاع الخاص على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وما يمكن أن يلعبه من دور فاعل في عمليات إعادة الإعمار والتنمية. وعليه فمن المناسب للحكومة التوجه للاستفادة من القدرات والإمكانيات المتاحة للقطاع الخاص كشريك في مشاريع إعادة الخدمات الأساسية المنشودة.

ب. جهود الشراكة السابقة

لقد سعت الحكومات السابقة الى تأسيس الشراكة مع القطاع الخاص، حيث تم اتخاذ عدد من التدخلات والسياسات والإجراءات العملية ذات العلاقة⁹، كتسهيل المعاملات والخدمات التجارية من خلال انشاء نظام النافذة الواحدة في وزارة الصناعة والتجارة. أضف الى ذلك اشراك ممثلي القطاع الخاص في

1 ونتيجة لذلك بدأ المانحين في التركيز على مساعدة الحكومة فنيا لاستيعاب المنح، وظهرت مبادرات أهمها ما قدمه فريق الإصلاحات الاقتصادية، وهو مبادرة طوعية من قبل قادة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة الى خبراء اقتصاديين تأسس في مارس 2012، كمقترح لتأسيس لصندوق الدولي لدعم التنمية في اليمن وذلك لمؤتمر المانحين في الرياض في سبتمبر 2012، كآلية تساعد في عملية استيعاب تعهدات المانحين وتتجاوز اشكاليات استيعاب تعهدات المانحين السابقة.

مجلس الغذاء الذي أنشأ لمعالجة الأوضاع التموينية، والاسهام في حل مشكلات الأراضي الخاصة بالمستثمرين من خلال إنشاء المؤسسة العامة القابضة للاستثمارات والتنمية العقارية لإدارة أراضي الدولة المخصصة للاستثمار، وإنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية بهدف زيادة الثقة في النظام المصرفي. كما قامت الحكومة بإنشاء وحدة الشراكة مع القطاع الخاص في وزارة التخطيط والتعاون الدولي والتي قامت بالتنسيق مع القطاع الخاص عام 2013م¹⁰، بتطوير الأطر القانونية والتنظيمية للشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص من خلال:

- إعداد وتطوير مشروع قانون الشراكة مع القطاع الخاص ورفع له لمجلس النواب.
- إعداد وتطوير مسودة أولية لللائحة التنفيذية لمشروع قانون الشراكة مع القطاع الخاص.

وفي نوفمبر 2014 تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة والقطاع الخاص¹، هدفت الى تحديد مسار واضح لإشراك القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة بحسب مخرجات الحوار الوطني، من خلال عدة مسارات أهمها: تكوين مجلس الشراكة الاجتماعي والاقتصادي، والبدء بالحوار بين القطاعين على المستوى الوطني والمحلي.

لكن الصراع السياسي الذي تحول الى صراع مسلح في العام 2015، حال دون اقرار مشروع القانون ومسودة اللائحة، ودون تنفيذ المذكرة، وأدى أيضا الى توقف عمل وحدة الشراكة أيضا لعدم توفر النفقات التشغيلية من الموازنة، وتوقف الدعم من الجهات المانحة¹¹. وحيث أن تنفيذ برنامج الشراكة، لتأهيل أو انشاء بنى تحتية لتقديم الخدمات الأساسية، يحتاج الى الأطر القانونية والتنظيمية المتمثلة في القانون ولائحته التنفيذية، يمثل غياب هذه المرجعية صلب المشكلة التي لا بد من معالجتها من خلال اجراءات مؤقتة، تجعل من تنفيذ مشاريع الشراكة ممكنة لحين تطبيع الأوضاع في سائر المحافظات اليمنية.

4. الحلول المتاحة

عند تصميم الحلول المقترحة تم مراجعة تجارب شراكة دولية بين الحكومات والقطاع الخاص، والتي كان نجاحها معتمدا على **أربعة عوامل رئيسية** تتمثل في: اختيار المشروع – أن يكون المشروع مهما

¹ تم توقيع مذكرة التفاهم الحكومة اليمنية ممثلة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، والقطاع الخاص ممثلة في الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في 18 نوفمبر 2014. برعاية الأمم المتحدة في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. لمزيد من التفاصيل : انظر مذكرة التفاهم بين الحكومة اليمنية والقطاع الخاص.

وحيويا - ، وتوفر الدعم السياسي للمشروع على أعلى المستويات، وأن يكون المشروع صمم لتوفير

قطاعات واعدة في مجال الشراكات

تركز مشاريع الشراكة على القطاعات الواعدة في بيئات ما بعد الصراع، وحيث أن لكل بيئة خصوصياتها إلا أن التجارب العالمية ركزت على قطاعات الاتصالات، والكهرباء والانشاءات (صناعة الإسمنت، والاستثمارات الفندقية، والبنوك، والأعمال الزراعية). ومن المفاجيء أن الاستثمارات في القطاع الفندقي بمعايير عالمية يعتبر من أهم الاستثمارات في البنية التحتية، حيث أنها تمثل بوابة الدولة، ومكان استقرار الخبراء الدوليين الذين تحتاجهم الدولة عند استقرارها، كما كان الحال في أوروبا الشرقية بعد 1990، وفي سيراليون.

المصدر: Handshake, International Finance Corporation's (IFCs) quarterly journal on public-private partnerships (PPPs), Issue # 9, April 2013

ماعجزت/ضعفت الحكومة عن/في تقديمه، وأخير كلما كانت وحدة الشراكة تتبع الاطر الفاعلة في الحكومة كلما كان نجاح المشاريع أكبر.

وبناء على ما سبق يمكن القول بإمكانية تنفيذ شراكات محدودة سواءً على مستوى المناطق، أو الأقاليم، باستهداف القطاعات الاقتصادية الأكثر إلحاحاً والاستفادة من رغبة القطاع الخاص التي أشير إليها سابقا. ويتطلب الأمر في البداية إطار تنظيمي مؤقت يتولى هذه المهمة، ويمكن أن يتحول في مرحلة لاحقة إلى إطار دائم. وتقدم هذه الورقة بديلين يركزان

بشكل أساسي على: ربط الأول والثاني باطار فاعل، مجلس الوزراء، وادارة الاقليم على التوالي، لما يترتب على ذلك من توفر الدعم السياسي المطلوب لنجاح الشراكة. وستستعين المجالس في البديلين بالمنظمات الدولية ذات الخبرة في بناء الشراكات كالبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بالتشاور مع الخبرات المحلية في صياغة المعايير المطلوبة لمشاريع الشراكة، بما يضمن كفاءة، وفعالية الاختيار والتنفيذ. وبالتالي تكون البدائل كالتالي:

البديل الأول: إنشاء المجلس الأعلى للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص

أ. إنشاء المجلس وعضويته

يشكل المجلس الأعلى للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال قرار يصدره رئيس الجمهورية ويتبع المجلس رئاسة الوزراء، ويرأسه شخص لديه مؤهل في الجانب المالي أو الاقتصادي لا يقل عن ماجستير، مع خبرة لا تقل عن 10 سنوات في إدارة مشاريع مشابهة مع منظمات دولية، ويكون المجلس من ممثلي الفئات التالية:

- (a) ممثلي القطاع الحكومي، ويتم ترشيحهم من قبل مجلس الوزراء.
- (b) ممثلي القطاع الخاص، ويجب أن تتوفر فيهم الشروط التالية:
- 1) أن يكونوا مرشحين من قبل كيانات القطاع الخاص الفاعلة (الغرف التجارية، ونادي الأعمال اليمنيين)، في الأقاليم.
 - 2) لديهم شركات تجارية معروفة باستثماراتها المحلية، وأن لا يقل عمر شركاتهم أو إحداها عن 15 سنة.
 - 3) لديهم مؤهلات علمية لا تقل عن بكالوريوس.
 - 4) قاموا بتمثيل القطاع الخاص في قضايا محورية تخص بيئة الأعمال.
- (c) خبراء فنيين، وقانونيين، تتوفر فيهم الشروط التالية:
- 1) أن يكونوا شركاء أو ممثلين لبيوت خبرة إقليمية أو عالمية.
 - 2) لديهم مؤهلات علمية لا تقل عن ماجستير .
 - 3) أن تتوفر لديهم خبرات في القطاعات التجارية والاستثمارية.
 - 4) لديهم الخبرة في تحليل المشاكل والرفع بمقترحات للحلول.
 - 5) لديهم مهارات تواصل عالية.

ii. أهداف ومهام المجلس :

يهدف المجلس إلى تقديم الإطار التشريعي لإدارة وتنفيذ مشاريع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتوفير الدعم اللازم مركزياً لتنفيذ تلك المشاريع في الأقاليم المستهدفة، بغرض توفير بعض الخدمات الأساسية الممكنة بناء على رأي القطاع الخاص، والتي ستكون نموذج يمكن تكرار تنفيذه في المناطق التي سيتم توفير مقومات الاستقرار فيها.

ويتولى المجلس المهام الآتية:

1. إعداد الإطار القانوني للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص اللازم والعمل على تنفيذه.
2. التواصل مع شركاء التنمية للمساعدة في تنفيذ مشاريع الشراكة في اليمن والاستفادة من خبراتهم الدولية في هذا المجال.

3. إعداد وتطوير معايير الشراكة ومتطلبات تنفيذها ومشاريع الشراكة المقترحة ومشاركتها مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص، فضلاً عن آليات ونماذج الرقابة والتقييم لتنفيذ المشاريع .
4. إدارة عمليات طرح واختيار مشاريع الشراكة المقترحة بحسب الأولوية، ودراستها، وتقييمها، واختيار الشراكات المؤهلة لتنفيذها.
5. متابعة مستويات التنفيذ لمشاريع الشراكة والتأكد من الالتزام بالشروط والضوابط الفنية والتقنية في جميع مراحل تنفيذ مشاريع الشراكة.
6. الترتيب والإشراف على نقاشات الشراكة العامة، والفنية والتعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام، والأطراف الأخرى ذات العلاقة.
7. التنسيق بين الشركاء المختلفين في المشاريع.
8. التأكد من الحضور الفعال للأقاليم المعنية (ممثلي السلطات المحلية، والقطاع الخاص المحلي (في تنفيذ مشاريع الشراكة.
9. تكوين لجان فرعية مؤقتة متى دعت الحاجة للقيام بمهام فنية، ومناقشة تقارير الصادرة عن تلك اللجان.

iii. الرقابة:

يتولى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، عمليات الرقابة والتفتيش على أعمال المجلس والتأكد من التزامة بالقوانين النافذة والأطر المنظمة لعمله، ويرفع الجهاز تقاريره الرقابية بصورة دورية إلى مجلس الوزراء.

iv. الدعم الفني:

يحق للمجلس الاستعانة بالمؤسسات الدولية ذات الخبرة في مشاريع الشراكة كالبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية الخاصة في عمليات إعداد وتطوير ومتابعة تنفيذ معايير الشراكة والمشاريع المرتبطة بها.

البديل الثاني: إنشاء مجالس شراكة في المناطق المستقرة تتبع الأقاليم

أ. إنشاء المجالس وعضويتها:

تشكل مجالس على مستوى الأقاليم للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال قرار يصدره رئيس الجمهورية، ويرأس كل مجلس إقليمي شخص لديه مؤهل مناسب في الجوانب الاقتصادية أو المالية لا يقل عن ماجستير، مع خبرة لا تقل عن 5 سنوات في إدارة مشاريع مشابهة مع منظمات دولية، ويتكون المجلس من ممثلي الفئات التالية:

- (a) ممثلي الإقليم والذين يتم ترشيحهم من قبل السلطات المحلية المكونة للإقليم.
 - (b) ممثلي القطاع الخاص، والذي يجب أن تتوفر فيهم الشروط التالية:
 - (1) أن يكونوا مرشحين من قبل كيانات القطاع الخاص الفاعلة في الأقاليم (الغرف التجارية، ونادي الأعمال اليمنيين).
 - (2) أن يكون لديهم شركات تجارية معروفة باستثماراتها المحلية داخل الإقليم، وأن لا يقل عمر شركاتهم أو إحداها عن 10 سنوات.
 - (3) أن يكون لديهم مؤهلات علمية لا تقل عن درجة البكالوريوس.
 - (4) أن يكونوا قد قاموا بتمثيل القطاع الخاص في قضايا محورية تخص بيئة الأعمال.
 - (c) خبراء فنيين، وقانونيين، تتوفر فيهم الشروط التالية:
 - (5) أن يكونوا شركاء أو ممثلين لبيوت خبرة إقليمية أو دولية.
 - (6) لديهم مؤهلات علمية لا تقل عن درجة الماجستير في الاقتصاد أو المالية أو الإدارة.
 - (7) أن يكون لديهم خبرات سابقة في القضايا التجارية والاستثمارية.
 - (8) لديهم الخبرة في تحليل المشاكل والرفع بمقترحات للحلول.
 - (9) لديهم مهارات تواصل عالية.
- أ. أهداف المجالس ومهامها الأساسية:

تهدف مجالس الشراكة الإقليمية إلى تقديم اللطار التشريعي لإدارة وتنفيذ مشاريع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص على مستوى الأقاليم المعنية، وتوفير الدعم اللازم لتنفيذ تلك المشاريع، بغرض توفير بعض الخدمات الأساسية الممكنة بناء على رأي القطاع الخاص، والتي ستكون نموذج يمكن تكرار تنفيذه في الأقاليم التي سيتم توفير مقومات الاستقرار فيها.

وتتولى هذه المجالس المهام الآتية:

1. إعداد الإطار القانوني للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص اللازم والعمل على تنفيذه.
2. التواصل مع شركاء التنمية للمساعدة في تنفيذ مشاريع الشراكة في اليمن والاستفادة من خبراتهم الدولية في هذا المجال.
3. إعداد وتطوير معايير الشراكة ومتطلبات تنفيذها ومشاريع الشراكة المقترحة ومشاركتها مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص، فضلاً عن آليات ونماذج الرقابة والتقييم لتنفيذ المشاريع .
4. إدارة عمليات طرح واختيار مشاريع الشراكة المقترحة بحسب الأولوية، ودراساتها، وتقييمها، واختيار الشراكات المؤهلة لتنفيذها.
5. متابعة مستويات التنفيذ لمشاريع الشراكة والتأكد من الالتزام بالشروط والضوابط الفنية والتقنية في جميع مراحل تنفيذ مشاريع الشراكة.
6. الترتيب والإشراف على نقاشات الشراكة العامة، والفنية والتعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام، والأطراف الأخرى ذات العلاقة.
7. التنسيق بين الشركاء المختلفين في المشاريع.
8. التأكد من الحضور الفعال للأقاليم المعنية (ممثلي السلطات المحلية، والقطاع الخاص المحلي (في تنفيذ مشاريع الشراكة.
9. تكوين لجان فرعية مؤقتة متى دعت الحاجة للقيام بمهام فنية، ومناقشة تقارير الصادرة عن تلك اللجان.

vi. الرقابة:

تتولى فروع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الأقاليم عمليات الرقابة والتفتيش على أعمال المجالس والتأكد من التزامها بالقوانين النافذة والأطر المنظمة لعملية، ويرفع الجهاز تقاريره الرقابية بصورة دورية إلى رؤساء الإقليم وإلى مجلس الوزراء.

أ. الدعم الفني:

يحق للمجلس الاستعانة بالمؤسسات الدولية ذات الخبرة في مشاريع الشراكة كالبانك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية الخاصة في عمليات إعداد وتطوير ومتابعة تنفيذ معايير الشراكة والمشاريع المرتبطة بها.

5. توصيات

وتتضمن التوصيات الآتي:

- i. تقدم مقترح الشراكة من قبل فريق الاصلاحات الاقتصادية، والذي سيبدأ بمناقشتها مع شركاء التنمية الدوليين USAID, WB, DfID، وتحديد أوجه دعمهم، ودورهم في تقديمها للحكومة.
- ii. يقوم فريق الاصلاحات الاقتصادية ومساعديه من الشركاء بمناقشة بديلي الشراكة مع الحكومة، واختيار احدهما.
- iii. يقوم فريق الاصلاحات الاقتصادية بالتنسيق مع الحكومة بتطوير قائمة مرشحي مجلس/مجالس الشراكات، ومناقشتها واختيار القائمة النهائية، والترتيب لاستصدار القرار الجمهوري بذلك.

6. المراجع

- 1 خطة الاستجابة الانسانية الطارئة لليمن 2018.
- 2 ابتداء من صيف 2016 عجز البنك المركزي عن دفع المرتبات لعدم توفر السيولة، تقرير صادر عن السفارة اليمنية بواشنطن:
<http://www.yemenembassy.org/wp-content/uploads/2017/03/salaries-Paper-1.pdf>
- 3 علي العزكي، "المنظمات الإغاثية الدولية والقطاع الخاص اليمني: الحاجة إلى تحسين التنسيق في الاستجابة الإنسانية للأزمة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مارس 16، 2018: <http://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/5532>
- 4 خالد حميد، "إعادة الإعمار ما بعد النزاع في اليمن: إطار عمل مؤسسي"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مارس 16، 2018:
http://sanaacenter.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_policy_brief_5.pdf
- 5 Handshake, International Finance Corporation's (IFC's) quarterly journal on public-private partnerships (PPPs), Issue # 9, April 2013
<https://www.researchgate.net/publication/281377951>
- 6 حمدونة، أحمد (2017) العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص، غزة): بحث ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة.
- 7 الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية 2016 8
- 9 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، الشراكة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص، 2012.
- 10 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ورشة عمل حول مذكرة تفاهم بين الحكومة اليمنية والقطاع الخاص اليمني القضايا الرئيسية والخطوات اللاحقة، 18 ديسمبر 2014م.
- 11 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الدراسات والتوقعات الاقتصادية، يوليو 2018

فريق الاصلاحات الاقتصادية

تم تشكيل فريق الاصلاحات الاقتصادية كمبادرة طوعية من قبل قادة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بالاضافة الى خبراء اقتصاديين بعد حضور ورشة عمل بعنوان " تعزيز صوت القطاع الخاص " المنعقدة في البحر الميت في عمان والتي نظم لها مركز المشروعات الدولية الخاصة في مارس 2012 . تأسس الفريق لتمكين القطاع الخاص المساهمة بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الاستراتيجيات لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن ، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية . لعب الفريق منذ تاسيسه دورا مهما في تصويب السياسات الاقتصادية في اليمن من خلال تقديم العديد من الرؤى والمقترحات لصناع القرار اليمني والتي من شأنها تعزيز الاصلاحات الاقتصادية .

Web: - www.yemenief.org

Email: - economicmedia@gmail.com; yemenief@gmail.com